الأمـم المتحـدة S/PV.5719

مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٧١٩**

الخميس، ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد وانغ غوانغيا	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد روغاتشيف
	إندونيسيا	السيد كليب
	إيطاليا	السيد اتزاريلو
	بلجيكا	السيد فيربيكي
	بنما	السيد آرياس
	بيرو	السيد فوتو – برناليس
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	سلوفاكيا	السيد ملينار
	غانا	السيد كريستيان
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد خليل زاد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2007/424)

07-43150 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (*S/2007/424*)

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أُبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل لبنان يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند بدون الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد سلام (لبنان) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد سيرجي برامرتز، رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة.

تقرر ذلك.

أدعو السيد برامرتز إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2007/424، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يحيل بها التقرير الثامن للجنة التحقيق الدولية المستقلة.

أعطي الكلمة الآن للسيد سيرجي برامرتز، رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة.

السيد برامرتز (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لي لأزود المجلس بآخر المستجدات بشأن التقدم الذي أحرزته لجنة التحقيق الدولية المستقلة.

ويغطي أحدث تقرير للجنة الأنشطة التي تم الاضطلاع بها خلال الأشهر الأربعة الماضية. واتسمت أعمال اللجنة خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير ببذل جهد واسع النطاق لترتيب الكميات الكبيرة من المعلومات التي تم جمعها منذ إنشاء اللجنة في عام ٢٠٠٥. ومكّنت تلك العملية اللجنة من إجراء تحليل دقيق للحجم الكبير من المعلومات التي تم جمعها ومن تقييم التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن. ونتيجة لذلك، تم إعداد تقارير مفصلة زاد حجمها على ٢٤٠٠ صفحة، وتغطي جميع جوانب التحقيق في قضية الحريري والتحقيقات الأخرى التي تقوم اللجنة بإجرائها أو بتقديم المساعدة لها.

وما زالت اللجنة تركز بالدرجة الأولى على التحقيق في اغتيال رفيق الحريري و ٢٢ آخرين في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥. ويغطي ما لدى اللجنة من معلومات كثيرة وتحليل في هذه القضية تقرير سري موحد من ٢٠٠٠ صفحة يتناول جميع جوانب التحقيق. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالجوانب الجنائية للتحقيق، جمعت اللجنة أكثر من ١٠٠٠٠ صفحة من المعلومات وتقارير الأدلة الجنائية التي أعدت منذ عام ٢٠٠٥ واستعرضت اللجنة عشرات التجارب

والفحوصات التي أجرتها اللجنة والخبراء الخارجيون بشأن قضية الحريري.

وبالنسبة لجهاز التفجير المرتجل الذي استخدم في الاعتداء، فإن النتائج المجمعة تؤكد النتائج التي توصلت إليها اللجنة بشأن نوع المتفجرات وكميتها ونوع الجهاز الذي استخدم لتفجيرها والحاوية المستخدمة لنقل هذا الجهاز، فضلا عن الظروف الدقيقة للتفجير. والتحقيقات مستمرة لتعقب المصدر المحدد للمتفجرات وللتثبت من وجود صلات محتملة بالقضايا الأخرى.

وفي أحدث الفترات المشمولة بالتقارير، التي جرت خلالها ٣٢ مقابلة بشأن قضية الحريري، وُضع تركيز خاص على التحقيق المتصل بشاحنة الميتسوبيشي التي استُخدمت لنقل الجهاز المتفجر المرتجل. وكما ذكر سابقا، فقد سُرقت الشاحنة في اليابان قبل أن تُشحن إلى الإمارات العربية المتحدة ومن ثم نُقلت الشاحنة إلى شمال لبنان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وتعمل اللجنة حاليا بشأن معلومات جديدة تتعلق ببيع الشاحنة إلى أفراد يحتمل أن يكونوا متورطين في التحضير النهائي للشاحنة من أجل الاعتداء على رفيق الحريري.

كما أن اللجنة جمعت تحقيقاتها وأحرزت تقدما فيها فيما يتعلق بالمفجر الانتحاري. ومكَّن التحليل الجنائي باستخدام عيِّنات جُمعت في عدد من المواقع اللجنةَ من تحديد عدد محدود من البلدان التي يمكن أن تكون بلد المنشأ للمفجر الانتحاري. وتلك التجارب مستمرة حاليا.

ودعما للتحقيقات في جميع المجالات المتعلقة بقضية الحريري والقضايا الأخرى، أعدت اللجنة قواعد بيانات للحمض النووي والبصمات يجري الاستعانة بها لإجراء المطابقات الممكنة مع ما يستفاد باستعمال قواعد البيانات الأخرى المماثلة. كما أنشأت اللجنة قاعدة بيانات للرسوم التقريبية للوجوه وبدأت في إعداد قائمة بكل المستندات المادية والبيولوجية التي تجمعت لديها.

واللجنة مستمرة في العمل على فهم الدوافع التي أدت لاغتيال رفيق الحريري. وقد تم توضيح بعض الجوانب المرتبطة بهذه الدوافع على نحو تشعر إزاءه اللجنة بالارتياح. ومنها، في جملة جوانب أخرى، الدور الذي تمثله فضيحة بنك المدينة.

وتركز اللجنة،كما جاء في إحاطتي الإعلامية السابقة، على أنشطة رفيق الحريري السياسية وعلى الأحداث والديناميات السياسية في الفترة السابقة للهجوم، لأن هذه الأمور في أغلب الظن شكلت الدافع على الاغتيال. وهي تشمل اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، والأحداث التي أحاطت بتمديد ولاية الرئيس إميل لحود والتصور لنتائج الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٥.

وبعد أن أجرت اللجنة استعراضا تفصيليا لما لديها من معلومات والنتائج التي توصلت إليها، قامت بتحديد عدد من الأشخاص الذين يتسمون بأهمية خاصة للتحقيق في اغتيال رفيق الحريري. وتشير الاستنتاجات التي خرجت بها اللجنة إلى أن هؤلاء الأشخاص قد يكونون متورطين في بعض جوانب التخطيط للهجوم أو تنفيذه، أو أنه ربما كان لهم علم بالإعداد لخطة من هذا القبيل. وسيشكل هذا الخيط من خيوط التحقيق إحدى أولويات اللجنة في الأشهر القليلة المقبلة.

وقد عملت اللجنة على إجراء توحيد مماثل للنتائج التي توصلت إليها في كل من القضايا الـ١٧ الأخرى التي كُلِّفت بتقديم المساعدة التقنية للسلطات اللبنانية بشأنها. وأصدرت تقارير موحدة عن هذه القضايا يربو عدد صفحاتها على ٤٠٠ صفحة، واستعرضت النتائج المستمدة من ٢٥ اختبارا للفحص الجنائي قامت بها اللجنة وبعض

الخبراء الخارجيين. وركزت اللجنة في الهجمات التي استهدفت مروان حمادة وسمير قصير وجورج حاوي وإلياس المر ومي شدياق وجبران تويني وبيير الجميّل على تحليل التهديدات وادعاءات المسؤولية، فحددت الدوافع الممكنة، ودرست طرق ارتكابها وقارنت بينها، وكونت صورة عن كل من الضحايا، وحاولت تحديد ما يمكن أن يكون بينها من قواسم مشتركة. كما تواصل اللجنة النظر في الروابط الممكنة بين هذه القضايا وقضية الحريري.

وفي ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، قُتل عضو البرلمان وليد عيدو وابنه وستة أشخاص آخرين بواسطة جهاز متفجر من صنع محلي في وسط بيروت. وعقب تقديم طلب من رئيس الوزراء اللبناني إلى الأمم المتحدة، كُلفت اللجنة بمهمة تقديم المساعدة التقنية للتحقيقات اللبنانية في هذا الهجوم. وأتم فريق من خبراء الفحص الجنائي الذين يعملون لحساب اللجنة إجراء فحص استغرق أسبوعين لمسرح الجريمة، وتنتظر اللجنة حاليا النتائج التي تتمخض عنها هذه الفحوص لكي تشرع في إجراء التحليلات المقارنة.

وقد أجرت اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير مقابلات مجموعها ٢٧ مقابلة بشأن هذه الهجمات المستهدفة لأشخاص معينين. علاوة على ذلك، أجرِيت ٢٥ مقابلة بشأن الهجمات التسعة التي لم يستهدف بها أفراد، بما فيها تفجيرات عين علق في شباط/فبراير ٢٠٠٧.

وواصلت اللجنة الاحتفاظ بعلاقة زمالة وثيقة مع السلطات القضائية اللبنانية، التي جرى إبلاغها بانتظام عن التقدم المحرز في جميع التحقيقات. ومنذ إحاطتي الأخيرة للمجلس، قدمت اللجنة ٨٨ طلبا للمساعدة إلى المدعي العام في لبنان، وجاءت الردود عليها كاملة وسريعة.

ولا يزال التعاون مع سورية مرضيا بوجه عام. فقد قدمت سورية ردودا جيدة التوقيت على طلبات اللجنة الـ ١١ للمساعدة خلال فترة الإبلاغ الحالية. كذلك تعرب اللجنة عن امتنانها للترتيبات اللوجستية والأمنية التي قامت بها السلطات السورية من أجل مختلف الأنشطة التي قامت بها اللجنة في سورية، ولا سيما خلال المهام الأربع التي اضطلعت بها في سورية خلال فترة الإبلاغ الحالية. إضافة إلى ذلك، تم توجيه ١٨ طلبا للمساعدة إلى ١٢ دولة أخرى وكانت الردود في معظمها إيجابية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإشارة مرة أخرى إلى أن اللجنة تعتمد على دعم جميع الدول في تزويدها بالمعلومات والمساعدة والخبرة الفنية عند الاقتضاء. وتعرب اللجنة عن امتنانها للدعم الذي تلقته من عدد من الدول خلال فترة الإبلاغ الحالية. ولا يزال هذا الدعم ضروريا لنجاح اللجنة في إنجاز الولاية المنوطة بها.

وكما يدرك المجلس، فقد تدهورت الحالة الأمنية في لبنان منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة للمجلس. وتعي اللجنة تماما الأوضاع الأمنية السائدة والتهديدات التي تواجهها على وجه التحديد بسبب طبيعة عملها. وفي فترة الإبلاغ الحالية، أجرت اللجنة عمليات تقييم منتظمة لجميع الجوانب المتعلقة بأمنها، وذلك في تعاون وثيق مع قوات الأمن اللبنانية، واتخذت عددا من التدابير الإضافية لتخفيف المخاطر. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى ضرورة ضمان أمن الشهود والأشخاص المتعاونين معها. وما برح هذا يمثل إحدى الأولويات بالنسبة للجنة وسيتعين التصدي له أيضا في حينه من جانب المحكمة الخاصة للبنان.

لقد أسفر الجهد الشامل الذي تبذله اللجنة لتوحيد تقاريرها خلال فترة الإبلاغ الحالية عن عدة نتائج هامة بتسليطه الضوء على مجالات التحقيق التي تم حلها على نحو ترضى عنه اللجنة، كما أثار عددا من المسائل المعلقة التي سوف يتعين تناولها على سبيل الأولوية في الأشهر المقبلة.

وقد ساعد توحيد استنتاجات اللجنة في عدة مجالات من قضية الحريري وفي بعض القضايا الأخرى، كما أسلفت الذكر، على تحديد هوية عدد من الأشخاص الذين قد يكونون متورطين في بعض جوانب هذه الجريمة. كما تم الكشف عن عدد من القواسم المشتركة بين القضايا نتيجة لعملية الإدماج. واستنادا إلى هذه النتائج وغيرها، أعدت اللجنة خطط عمل تفصيلية في كل مجال من المجالات قيد التحقيق، وسوف تساعد خطط العمل هذه على الاستفادة على خير وجه ممكن من موارد اللجنة المحدودة خلال الأشهر القليلة المقبلة.

وسوف توفر التقارير السرية الموحدة، في ضوء قرار مجلس الأمن ١٧٥٧ (٢٠٠٧)، نقطة مفيدة للانطلاق في مرحلة الانتقال من اللجنة إلى المحكمة الخاصة للبنان. ومن الأمور الميسّرة لهذه العملية النظام الذي أقامته اللجنة على أحدث ما وصل إليه العلم في فن إدارة المعلومات، مستندة في ذلك إلى أفضل الممارسات المستخدمة في المحاكم الدولية.

وفي الختام، أود أن أؤكد للمجلس مجددا أن اللجنة تقف على أهبة الاستعداد للتعاون مع الأمين العام ومع المحكمة الخاصة للبنان لكي تضمن سلاسة تسليم الأمور للمحكمة عندما تبدأ عملها.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد برامرتز على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد سلام (لبنان): السيد الرئيس، اسمحوا لي بداية أن أتوجه باسم وفد لبنان بالتهنئة لكم ولوفد بلادكم الصين على ترؤسكم أعمال المجلس لهذا الشهر. كما أود أن أعرب عن فائق التقدير للجهود التي بذلها وفد بلجيكا خلال توليه رئاسة المجلس في الشهر المنصرم. وأخص بالشكر السيد سيرجي برامرتز على مواصلته، على درجة رفيعة من المهنية، التحقيق الذي يقوم به منذ توليه منصبه وعلى العرض الذي قدمه إلى مجلسكم الموقر.

السيد الرئيس، رافق مجلسكم قضايا لبنان المحقة والعادلة في مواجهة الأعمال الإرهابية التي يتعرض لها منذ أكثر من سنتين، إذ تابع بشكل حثيث جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه وشكَّل لجنة تحقيق دولية مستقلة لكشف المخططين والمتورطين ومنفذي هذه الجريمة الكبرى التي ضربت لبنان. ومنذ ذلك الحين، لم يتردد مجلسكم الموقر يوما في التجاوب مع طلب الحكومة اللبنانية الحصول على المساعدة التقنية في الجرائم الإرهابية التي تلتها، وآخرها جريمة اغتيال النائب وليد عيدو.

وتُرجم إصرار الأسرة الدولية ومجلسكم الكريم على المضي في مسيرة العدالة في اتخاذكم القرار ١٧٥٧ (٢٠٠٧)، الذي وضع النصوص القانونية المتعلقة بإنشاء المحكمة ذات الطابع الدولي الخاصة بلبنان موضع التنفيذ، وفق نظام جرت دراسته بعناية كبرى بين الأمانة العامة والحكومة اللبنانية. ولأن قيام هذه المحكمة بات يمنع احتمال أن يفلت المجرمون من المحاسبة والعقاب، فإن ذلك سيسهم أيضا في ردع كل من يحاول التمادي في أعمال إرهابية. ولا شك أيضا أن ذلك سوف يعزز الاستقرار في وطننا والشعور بالأمن لدى أبناء شعبنا.

إن اجتماعكم اليوم للاستماع إلى التقرير الثامن، الذي قدمه المفوض سيرجي برامرتز، هو محطة إضافية، بل ومحطة متقدمة، في مسيرة العدالة والحقيقة التي بدأناها معا. لقد استمعنا بانتباه كبير إلى العرض الذي قدمه المفوض برامرتز عن حصيلة أعمال لجنة التحقيق الدولية المستقلة خلال الأشهر الأربعة الماضية. وهنا، وباسم حكومة بلادي، أود التأكيد على النقاط التالية.

أولا، نشيد بالمهنية العالية التي اتسم بها عمل لجنة التحقيق، مفوضا وفريق عمل، وبالاستمرار الدؤوب في تحصيل المعلومات على أسس صلبة وواضحة.

ثانيا، نرحب بالتقدم الجدي الذي قطعه التحقيق، مما بات يسمح للمفوض برامرتز بالقيام بعملية الدمج للمعلومات وتقديم خلاصات مما توصلت إليه اللجنة، كما أشار إلى ذلك في أكثر من فقرة من تقريره.

ثالثا، ننوه بشروع اللجنة في اتخاذ الإجراءات الآيلة إلى تأمين أفضل الشروط لانتقال عملها في المستقبل القريب إلى مكتب المدعي العام لدى المحكمة ذات الطابع الدولي.

رابعا، نشكر لجنة التحقيق على المساعدة التقنية التي تقدمها إلى السلطات اللبنانية للتحقيق في الجرائم الإرهابية التي تلت جريمة اغتيال الرئيس الحريري ورفاقه، مما مكن، على حد قول المفوض برامرتز، من تبيان أوجه من العلاقة السببية والمنهجية القائمة بين عدد من هذه الجرائم.

خامسا، تؤكد حكومة بلادي حرصها الخاص والمستمر على أمن لجنة التحقيق الدولية وسلامة العاملين فيها، لذلك ضاعفت التدابير المتخذة لتأمين الحماية للجنة رئيسا وفريق عمل. فالاغتيالات السياسية والتفجيرات الإرهابية التي تسعى إلى زعزعة أمن لبنان واستقراره وسيادته لن يُسمح لها أن تطال صرحا من صروح العدالة اللبنانية والدولية، كما أنه لا يجب أن يُسمح لها أن تؤثر على وجه آخر من أوجه عمل الشرعية الدولية في لبنان، نعني مهمة القوات الدولية ودورها في جنوب لبنان.

يصادف صدور التقرير الثامن للجنة التحقيق الدولية مع الذكرى الأولى للعدوان الإسرائيلي المدمر على لبنان، الذي كان لمجلسكم الدور الأكبر في وقفه وحث الأسرة الدولية على تقديم المساعدة إلى لبنان في مختلف الميادين. إن التزام مجلسكم الكريم بقضية استقرار لبنان وسلامته وأمن شعبه يتأكد في كل مرة يكرر فيها مجلسكم الكريم إدانته الأعمال الإرهابية التي تهدف إلى النيل من لبنان وتجربته الفريدة التي تقوم على صيانة التنوع والانفتاح والديمقراطية واحترام الحريات العامة والخاصة.

سيدي الرئيس، إن اجتماعكم اليوم هو ترجمة للترابط القائم بين العدالة والاستقرار، كما هو طبعا ترجمة لحرصكم على الأمن والسلامة الدوليين.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل لبنان على بيانه.

لا يوجد أي متكلمين آخرين على قائمتي. وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.